

الثورة التونسية: سؤال الهزيمة .. سؤال النصر.

كانت نتائج الانتخابات التشريعية أكتوبر 2019 مناسبة سياسية لطرح أسئلة الثورة ضمن تلك الثنائية المترددة بين أحلامها وآلامها .. كانت نتائج الانتخابات التشريعية مزيجا عجيبا من المتناقضات وكأنها لوحة مشكّلة من عناصر واقع سياسي كوّنته المفارقات تماما مثل موقف عموم الشعب التونسي من الثورة حدثا تاريخيا ومسارا متعثرا مرتبكا ونتائج محبطة ومرهقة ..

في أوساط النخب السياسية والفكرية يتردد هذا السؤال خجولا ولكنه مريب وحاد : هل هزمت الثورة في أرض مولدها ومهددها؟

يبدو السؤال إنكاريا في بعده البلاغي ويبدو تقريريا على نحو من القراءة السياسية والواقعية للمشاهد التونسي ما بعد عشر من السنين مرّت على الشرارة الأولى للثورة ذات شتاء بارد في تونس سنة 2010.

وجود كتلة نيابية داخل قبة مجلس نواب الشعب وبذلك الحجم والتأثير السياسي وممثلة في رمز من رموز النظام القديم " البائد" حدث يحتاج إلى تحليل ينفذ إلى الأعماق ويتخطى الإجابات المموّهة البسيطة الساذجة السهلة وعلى كل النخب السياسية والفكرية والإعلامية تجاوز ذلك الكسل الفكري الذي اكتفى بترديد بعض شعارات " المؤامرة الخارجية " واستهداف " الزهرة الأولى" في ربيع عربي لم يطل إزهاره ولم تينع ثماره..

عشر سنوات كافية للتأمل والنظر مليا في ما تحقق بعيدا عن غوغائية الأحزاب أو صرخات الثوريين الذي قالوا كلّ شيء ما عدا إدانة سلوكهم السياسي والاعتراف بفشلهم..

عودة رموز النظام القديم وتأثيرهم في الحياة السياسية التونسية بدأت تتشكّل منذ 2013 مع اعتصام باردو وتكوين حزب نداء تونس ولم يكن هذا الحدث أمرا عابرا في قراءة تجربة الثورة التونسية من حيث مساراتها ونتائجها فالثورة التي ولدت هطلا بغير سحب ونشأت حدثا عفويا أنتجته لحظة متمردة قاسية وحسدا ملتهبا التهاب مشاعر الناس المظلومين والمعطلين والمفقّرين وتسربت تلك اللحظة في أحياء المدن وشوارعها ليلا ونهارا فعلا احتجاجيا شعبيا تدفعه مشهدية وجدانية ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في ترويجها ولم تكن بدايات الثورة حدثا متعلّقا للمسارات أو المآلات ... في كلّ أيام الثورة الثلاثين كان جمهور الناس يطوّر من شعاراته ولكنه حافظ في كلّ ذلك على المطالبة الاجتماعية ولم تعرف الساحات الشعار السياسي إلا قليلا وخاصة مع النخب السياسية المحسوبة على المعارضة آنذاك أو النخب الحقوقية أو النقابية ولم يكن تغيير النظام أمرا واردا أو متوقعا حتى عند أكثر الناس تفاؤلا ..

أنّ ارتباك الثورة وعفويتها الشعبية كان سرا من أسرار نجاحها حيث لم يجد النظام بكل أجهزته الرقابية والأمنية "البوليسية" قادة معلومين وإنما ضلّته قبضته الأمنية القاسية فاحتقر الحراك الثوري واستصغره حتى فقد القدرة على مواجهة زخمه وانتشاره جغرافيا وشعبيا.. إنّ هذا الحراك الثوري العفوي إلى حدّ كبير المتحرّر من القيادات الحزبية أو النقابية هو الذي أسهم في إسقاط رأس النظام مساء يوم 14 جانفي بعد ذلك الحشد العظيم في شارع الحبيب بورقيبة غير أنّ تلك العفوية المتحرّرة من التوجيه القيادي الحزبي أو النقابي أو الحقوقي كان نبتة الفشل الثاوية في مسار الحراك الثوري وكان بذرة ضياعه وسقوطه.

أسقط الحراك الثوري رأس النظام ولم يسقط كلّ أركانه ومؤسساته الأمنية والمالية والإدارية وهذا الشكل من التغيير سمة مميزة للحراك الثوري في تونس وهو عند البعض من المهتمين بالثورة التونسية عنوان عبقريتها وهو عند البعض الآخر عنوان فشلها ورغم تباعد الرؤيتين وتناقضهما تظلّ هذه الوقائع محتاجة إلى تحليل عميق وقراءة تستبطن الأسباب الحقيقية.. فلم يكن هروب ابن علي ليلة 14

جانفي 2011 علامة سقوط النظام بقدر ما كان علامة فراغ في مؤسسة من مؤسسات الحكم والنظام آنذاك وهو فراغ سرعان ما تداركه المحيطون بالرئيس عبر مخارج دستورية قانونية لا تبيحها الحالة الثورية ولا تقبل بها على الأقل ضمن القراءة التاريخية لتاريخ الثورات في العالم.

لقد أنتج نظام ابن علي سلوكا سياسيا تسرب إلى مكونات المعارضة الحزبية أو النقابية أو الحقوقية ولئن حجت سنوات القمع والاستبداد قدرة المعارضة على الفعل السياسي البناء أو الفعل فقد كشف سقوط رأس النظام عجزها وخواءها وتهافت خطابها إن ليلة سقوط ابن علي هي على نحو ما ليلة سقوط كل رموز المعارضة الحزبية والنقابية والحقوقية آنذاك حيث فشلوا في تحويل الحراك الثوري إلى منجز سياسي أو تنموي كما فشلوا في ملء فراغات الحكم ما بعد سقوط ابن علي وفشلوا كذلك في صياغة رؤى تستجيب لتطلعات الشباب النائر وتحول شعاراته إلى واقع سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي.. إن تلك اللحظة السحرية الحاملة ليلة 14 جانفي 2011 بددتها أوهام السياسيين الجدد الذين أفرزتهم لحظة ثورية عفوية مبالغية للجميع فلم يكونوا ناضجين ثوريا ولا مستعدين سياسيا لإدارة مرحلة الحكم ما بعد ابن علي.

لم تستوعب كل " النخب " السياسية والحقوقية والنقابية براعة تلك اللحظة الثورية واستعادت معاركها القديمة مختزلة بذلك ثلاثين سنة من الحكم وما جرى في نهرها من أحداث وعلى نحو من الاستفاقة الخرافية بعد نوم ثلاثين سنة يبدأ هؤلاء السياسيون والحقوقيون والنقابيون المعارك الفكرية والإيديولوجية الطاحنة التي استعاروا شعاراتها وساحتها من زمن نهاية السبعينات.. هؤلاء لم يستوعبوا حدث الثورة وما فيه من أسرار فلم تستوعبهم الثورة كما الدولة..

في ذلك الخضم من المزامحة بين فشل إدارة الدولة وفشل تطبيق الثورة أعاد النظام القديم ترميم نفسه مستغلا ما أظهره السياسيون الجدد من مراهقة سياسية ساذجة حيث وجّهوا الشعار الثوري في غير مساره وفتحوا من جديد معارك "الهوية" وقطبية "الحدثة" و"الرجعية" وانشغلوا عن هموم الناس الذين كانوا المحرك الفعلي للثورة فانشغل الناس عنهم.

عودة النظام القديم تلبست بلبوس أنتجته الثورة في حد ذاتها شعارا ومسارا وحراكا احتجاجيا ولذلك كانت المطالبة الاجتماعية والاعتصامات والإضرابات والاحتجاجات وجها من وجوه إسقاط النظام الجديد بعيد انتخابات أكتوبر 2011 وفي هذه المرحلة من الثورة والدولة استعاد النظام القديم أجهزة الحكم الخفية كالإدارة ورجال الأعمال والإعلام وحتى العمل النقابي وأحاط السياسيون الجدد المبتدئين في تجربة الحكم ورغبة النفاذ إلى الدولة بفخاخ كثيرة لم تنته بسقوطهم بعد العمليات الإرهابية والاغتيالات.

لقد كان الدفع في اتجاه عودة النظام القديم مطلبا اتفقت فيه القوى الخارجية التي اختبرت الثورات العربية في مصر وليبيا وسوريا واليمن وجاءت بغير ما تريد تلك القوى الإقليمية والدولية التي استسلمت لتلك المعادلة التي فرضتها الأنظمة الاستبدادية العربية لعشرات السنين وهي معادلة الأمن أو الإرهاب.. وكذلك الشعوب المندفعة ثوريا سرعان ما خمدت جذوة الثورة في وجدانها وانكفأ حماسها بسبب أهوال الإرهاب المصنوع في مخابر المخابرات والقوى الدولية والإقليمية.. استعادت كثير من قوى الشعب الشعار المطلي وردد الكثير من الناس مطلب الأمن والطعام بديلا عن الحرية والكرامة فالحرية لا تطعم الجوع ولا تحميهم وأعادت قوى النظام القديم المتمسكة بكل أجهزة الحكم والمتحكمة في كل دواليب الدولة ترتيب أولويات الشعب نحو وجهة "الخبز أولا وبلا حرية".

استقرّ الأمر في مصر وسوريا واليمن لصالح الأنظمة الاستبدادية وبدت الثورة التونسية في كل هذا المحيط العربي الهائج ظلما وقمعا واستبدادا وحيدة محاصرة مستضعفة ولكنها مع ذلك ظلت مقاومة مستعصية.

لئن كشف الانتخابات التشريعية أكتوبر 2019 على تحوّل قوى النظام القديم إلى قوى سياسية لها تمثيلية في مجلس نواب الشعب ولها تأثير في الحكم والمعارضة معا فإنّها كشفت كذلك عن كبح جماح الثورة المضادة التي قويت موجتها واشتدّت رياحها في انتخابات 2014 فهذه الانتخابات أطاحت بكثير من علامات الثورة المضادة ورموزها ولكنها كشفت إلى حدّ كبير أسباب فشل "الثوّار" في نقل الثورة من مرحلة الحراك الشعبي إلى مرحلة الإنجاز السياسي والاجتماعي والاقتصادي وبدا جليّا في هذا الإطار أنّ كثيرا من فئات الشعب التونسي البسيطة هي التي تحرس الثورة وتعيد إليها ألقها كلما خبا وتعيد إليها شعارها كلما خفت.. الانتخابات الرئاسية والتشريعية علامات ضرورية في فهم "الثورة التونسية" والشعب الذي انتصر لكل من كان يعتقد أنّها أحزاب أو ائتلافات أو شخصيات ثورية ومنحها ثقته رغم التضليل الإعلامي ورغم الواقع الاجتماعي الصعب ورغم الوضع الأمني المرتبك هو الذي سيعيد الكل إلى الخط الثوري بما هو الخط المستقيم والشعب الذي منح قرابة 3 ملايين صوت للرئيس قيس سعيد لأنه يمثل في ذلك الوقت "الحلم الثوري" الجميل " ما يزال يحلم بإمكانية أن تتحوّل فكرة الثورة الحاملة أو السحرية إلى ممكن سياسي واجتماعي واقتصادي..

إنّ في هذا الأفق الثوريّ " المهزوم " كثير من الانتصارات وما تزال الشعوب العربية تخوض حرب الحرية والكرامة رغم الهزائم في معارك كثيرة وأعتقد أنّ عشرا من السنين في فضاء ثوريّ وإن كان متقلبا سيمنح هذا الجيل فكرا جديدا غير الذي حملته من تصدوا للحكم بعيدا سقوط ابن علي ثم فشلوا فيه لأنهم لم يدركوا إلى هذه الحين "عبقريّة" تلك اللحظة.

من ولد في هذا الزمن الثوريّ ومن تربّى فيه حتى صار شابا سيبتكر ممكنات من جنس "عبقريّة اللحظة الثورية" 17 ديسمبر 14 جانفي وهذا الجيل الممتلئ أحلاما ثورية سيكتشف طريق الإنجاز الغامضة أين يتحوّل الشعار الثوري إلى فكرة والفكرة إلى فعل تنموي مملوء وطنية..

قد يحزننا تصدّر "عبير موسى" للمشهد الإعلامي وقد نأسى لمحاولات صناعتها كزعيم سياسي منقذ للبلاد من خراب الثورة وتبدو الفكرة قاسية وحزينة حتى لمجرّد تخيلها ولكنّ عبير موسى الصورة الأشدّ قسوة لعودة النظام القديم وقوّة الثورة المضادة تبدو مهزومة منكسرة لأنّها تتحرّك وفق شروط الزمن الثوري ومكتسباته ومنجزاته.. الحرية في تونس اليوم بعض من "جينات" المواليد الجدد وبعض من خصائص التونسي تماما كلهجته أو ملامحه أو عاداته أو طعامه..

كثير من مكاسب الثورة تتسرّب في خفاء إلى وجدان التونسي وسلوكه ولن يقبل بعد اليوم أن يهدّد في حرّيته أو كرامته ولقد أثبت الشعب التونسي مرارا أنه حصن الثورة الأخير وأثبت كذلك أن النخب السياسية والنقابية والحقوقية هم تجّارها والمستعدّون لبيعها في كلّ حين كما أثبت مرارا أن المشكلة ليست في حدث الثورة وإنّما في القدرة على استيعابه وفهمه وتحويله إلي منجز للحكم وإدارة الدولة..

أجمل الانتصارات في تونس في كلّ هذا الأفق العربي المهزوم أن يكون للثورة شعب يحميها.

محمد المولدي الداودي

